

## ملخص

### كفاءة البنوك المصرية

#### في مواجهة المنافسة العالمية

شهدت الاقتصاديات العالمية تطورات متلاحقة خلال العقدين الماضيين ، أدت جميعها إلى تشجيع الاعتماد علي آليات السوق ، وتغير دور الدولة، وزيادة الاعتماد على القطاع الخاص في كافة المجالات .

لم يكن القطاع المالي بمنأى عن هذه التغيرات ، بل أصبح من أهم القطاعات التي شهدت تغيرات كبيرة ، بفعل تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية في إطار جولة أوروغواي سواء من خلال تقديم خدمات مالية عبر الحدود ، أو السماح للبنوك والمؤسسات المالية المعنية إقامة فروع في دول أخرى؛ وهو الأمر الذي يؤدي إلى سهولة التحرك السريع لرؤوس الأموال فيما بين الأسواق المختلفة .

إن تحرير التجارة في الخدمات يختلف عنه في حالة السلع ؛ حيث أنه في معظم الحالات لا توجد مشكلة عبور للحدود وتعريفات جمركية ، وإنما تظهر المشكلة نتيجة القوانين والإجراءات التي تضعها كل دولة وهو ما سعت الاتفاقية إلى إزالة ؛ فالتجارة في مجال الخدمات - على سبيل المثال - قد تأخذ شكل انتقال الخدمة ذاتها دون الحاجة إلى التواجد في أراضى العضو الآخر. و بالتالى فالقضية المطروحة هنا هو النظام الداخلي في الدول المختلفة ومدى كفاءته.

أدت هذه التطورات ، إلى ارتفاع درجة المنافسة في مجال السيطرة علي الأسواق وكان علي المؤسسات المالية - في ظل هذه البيئة التنافسية - أن تعيد النظر في كفاءة تشغيلها ، وطبيعة ونوعية الخدمات المقدمة.

أسفرت عملية التحرير المالي عن مجموعة من التحديات تواجه البنوك في الأسواق الناشئة بصفة عامة، ومن أهم هذه التحديات ؛ ارتفاع درجة المنافسة الأجنبية في الأسواق المحلية ، اتساع حجم السوق المصرفية الدولية في ظل انتشار ظاهرة الاندماج والاستحواذ ، وهو ما يتطلب وجود مؤسسات محلية عملاقة تستطيع مواجهة هذه المؤسسات المالية الدولية .لذلك نجد أن كفاءة البيئة المصرفية و كفاءة أداء البنوك يعد شرط ضرورى لرفع القدرة التنافسية للقطاع المصرفي.

بدأت مصر -كدولة ناشئة - منذ بداية التسعينات، في إصلاح اقتصادياتها وتحقيق انفتاحا علي العالم الخارجي ، وإعادة تقييم دور المؤسسات المالية ، وإتباع استراتيجيات فعالة ، تركز علي رفع مساهمة القطاع الخاص والبدء في استيعاب التكنولوجيا الحديثة ، ولكن يظل السؤال القائم هو: هل أصبح القطاع المصرفي علي درجة تؤهله للمنافسة محلياً وعالمياً بما يحقق الهدف المنشود منه في تمويل عملية التنمية ورفع مستوى معيشة الفرد بالتبعية، أم مايزال أمامه العديد من الإجراءات والاستراتيجيات التي يجب اتخاذها ؟

بناء على ما سبق، فينصب محور اهتمام هذه الورقة على قياس كفاءة القطاع المصرفي مقارناً بمجموعة من الدول، على المستوى الكلي للقطاع، ثم الانتقال لتحديد الكفاءة على المستوى الجزئي بين البنوك العاملة، التجارية منها بصفة خاصة ( في الحالة المصرية تشمل البنوك التجارية والاستثمار و الأعمال) وذلك لتحديد مدى كفاءة و قدرة هذا القطاع في مواجهة المنافسة محلياً وعالمياً .

وبناءً على ذلك تسعى الورقة إلى الإجابة على مجموعة من التساؤلات تتمثل في:

١- ما هي أهم التطورات في البيئة المصرفية العالمية والمحلية؟ وهو التساؤل الذي يقودنا إلى تحديد التحديات التي تواجه الأسواق الناشئة في ظل تحرير الخدمات المالية بصفة عامة، والمصرفية بصفة خاصة .

٢- مدي قدرة القطاع المصرفي المصري على المنافسة محلياً وعالمياً ؟

٣- ما هي أهم الاستراتيجيات والإجراءات التي يجب أخذها في الاعتبار حتى يتم الدخول الأمن والتدريجي في مجال تحرير الخدمات المصرفية.

تنقسم الورقة إلى أربعة أجزاء، نعرض في الجزء الأول ؛ العولمة المالية وأثرها على طبيعة العمل

المصرفي

و يعرض الجزء الثاني لمدي قدرة القطاع المصرفي المصري على المنافسة محلياً وعالمياً؛ حيث يتوقف ذلك على درجة كفاءة العمل المصرفي بصفة عامة وهو ما يتم تقييمه على المستوى الكلي من خلال:-

استخدام بعض المؤشرات التي تعكس كفاءة القطاع المصرفي، مقارنةً بمجموعة من الدول الصاعدة في آسيا و أمريكا اللاتينية وبعض الدول العربية والتي تعتبر أسواق منافسة لسوق المصري، وبعض الدول المتقدمة كمجموعة مرشدة . مستخدمين في ذلك مجموعة من المؤشرات الدالة على كفاءة القطاع من حيث: حجمه، ودرجة نموه، وهيكله، ونشاطه، ودرجه استقراره ، وأيضا بعض المؤشرات التي تعكس كفاءة الأداء من حيث جودة الأصول وكفاءة التشغيل.

ننتقل بعد هذا التحليل الكلي على مستوى القطاع إلى نظرة أكثر تحليلية على المستوي الجزئي في الجزء الثالث؛ لمعرفة وتحديد الفروق الأساسية في كفاءة الأداء على مستوى البنوك العاملة في الاقتصاد المصري، من خلال عينة تحتوي على خمس وثلاثين بنكاً تمثل أصولهم أكثر من ٩٥% من إجمالي أصول الجهاز المصرفي. وذلك من حيث معدلات تشغيل الأصول ، معدلات تشغيل الدخل ، معدلات تشغيل الملكية ، و مدي انتشار الخدمات والأدوات المالية المصرفية الحديثة. مع الأخذ في الاعتبار كافة القيود والانتقادات المأخوذة على هذه المعدلات .

أخيراً نعرض في الجزء الرابع للأفاق المستقبلية للعمل المصرفي المصري لمواجهة تحديات العولمة المالية من حيث تطبيق نظم لشبكات الأمان ، و أساليب رقابية فعالة .بالإضافة إلى وجود نظم جيده لإدارة المخاطر وكيفية التحوط منها. وتفعيل دور السوق في مراقبة السلوك المصرفي، وجود شبكة معلومات تساعد على تحقيق ذلك ، مع توافر إطار قانوني صحيح وفعال بما يزيد من فاعلية هذه الإصلاحات.

### وخلصت الدراسة إلى

شهد العالم خلال العقد الماضي، موجات تحرير للقطاع المالي تمثلت في؛ إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ، وتحرير حساب رأس المال في معظم الدول وهو ما أدى إلى زيادة درجة الارتباط والتكامل المالي فيما بين الدول المتقدمة والناشئة ، وعرف ذلك بالعولمة المالية في إطار من المنافسة الشاملة

أدت عملية التحرير في مجال الخدمات المصرفية ، الى زيادة قوى المنافسة والابتكارات في نطاق واسع وهو ما أدى إلى ظهور خدمات وأدوات مالية جديدة ، و أنواع جديدة من المؤسسات المالية ، ومنها المؤسسات الكبرى متعددة الجنسية ومتعددة المنتجات .

تمثلت النتيجة النهائية لذلك في سقوط العوائق الجغرافية أمام المنافسة للمؤسسات المالية ، وضغوط كبيرة للاستحواذ علي المؤسسات المالية الصغيرة في مؤسسة واحدة كبيرة ، وهو ما يعرف بظاهرة الاندماجات . أصبحت معظم المؤسسات المالية شركات مساهمة لفتح مصادر جديدة لرأس المال لتمويل التوسعات الخاصة بها . صحبت هذه التغيرات ارتفاع درجة المخاطر وتنوعها، ونتيجة لهذه التطورات تزامنت معها تغيرات في نظم الرقابة والإشراف علي المؤسسات المالية .

أما عن مدي قدرة الجهاز المصرفي المصري علي التنافس ومواجهه مثل هذه التحديات ، .أظهرت النتائج أن مصر تتمتع بقطاع مالي متنوع، من حيث الحجم ، وان كان يتركز فى نوع واحد وهى البنوك التجارية.لكن يعانى القطاع من سلبيات كثيرة، مقارنة بغيره من الدول محل الدراسة، من حيث هيكل القطاع ودرجة المنافسة فيه، والتركز ، وصغر حجم البنوك وهو ما يجعله قطاعا مجزئا لا يقوى على المنافسة، بالإضافة إلى مشاكل منح الائتمان، وظهور نسبة من الديون الرديئة، وهى تعكس عدم وجود معايير قويه لتقييم ومنح ومتابعة الائتمان.و أظهرت مؤشرات الربحية مقارنة بالدول الأخرى أيضا ضعف القدرة على إدارة مخاطر سعر الفائدة و راس المال . و بعد التعرف على وضع الجهاز المصرفي مقارنة بغيره من الدول، وتحديد مناطق الضعف والقوة فيه. تم بعد ذلك تقييم لأداء وكفاءة البنوك العاملة فى مصر .، لتحديد قدرة هذه البنوك على المنافسة من خلال ما تعكسه كفاءتها. نظرا للفروق الكبيرة فى أحجام البنوك العاملة فى السوق المصرى، تم تقسيم عينة البنوك محل الدراسة ، التى تضم تقريبا كافة البنوك التجارية والاستثمار والأعمال وعددها ٣٥ بنكا بما يمثل حوالى ٩٥% من اجمالى

أصول البنوك، إلى خمس مجموعات حسب حجم الأصول ، وأوضحت النتائج انه بالرغم من تمتع البنوك الكبرى بشبكة من الفروع والانتشار الجغرافى بما يساعدها على جذب الأموال وتنمية المدخرات ، إلا أنها حققت معدلات اقل من المتوسط العام بالنسبة لمعدل نمو الودائع، بينما حققت البنوك المتوسطة والأقل من المتوسطه معدلات أعلى من المتوسط.كما حققت البنوك الكبرى معدلات اقل من المتوسط العام بكثير بالنسبة لمدى ملاءة راس المال ، وهو ما يعنى ارتفاع درجة مخاطر راس المال ، بينما حققت بنوك المجموعة الصغرى أعلى المعدلات. أما بالنسبة لجودة الأصول ، فنجد أن مخصصات خسائر القروض تستنفذ نسبه كبرى من صافى دخل الفائدة فى البنوك العامة، هذا بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة التشغيل بما يؤثر على معدلات الربحية ( معدل العائد على الأصول) فى هذه المجموعة مقارنة بالمتوسط العام ، حيث حققت معدلات اقل منه بكثير.

عكست معدلات السيولة فى البنوك العامة الكبرى معدلات اقل من المتوسط العام ، وهو ما يعكس فى هذه الحالة ارتفاع درجة السيولة لديها عن باقى المجموعات، بينما حققت البنوك المتوسطة الحجم والصغرى معدلات سيوله اقل.

توضح لنا النتائج السابقة، أن حجم البنك لم ينعكس على أدائه، بما يحقق الاستفادة من وفورات الحجم والنطاق. وبالتالي نجد أن من أهم العناصر السلبية فى القطاع المصرفي المصري، ارتفاع درجة التركيز لصالح البنوك العامة الكبرى ، وعدم التأثير الإيجابي للحجم على الأداء، وهو ما يعنى عدم الكفاءة ، وانخفاض درجة المنافسة. هذا بالإضافة إلى وجود بنوك ذات أداء ضعيف جدا ، وذات درجة مخاطر

مرتفعة، وما زالت تتواجد في السوق. وأكدت الكثير من الأدبيات أن من أهم العوامل التي تضعف القوانين وتطبيقها وبالتالي أداء البنوك ، هو التدخل السياسى لمنع غلق البنوك ذات الأداء الضعيف، فقد سبق أن رأينا ان السوقيين الامريكى والكندى ترتفع فيهما درجة التركيز أكثر من السوق المصرى ، إلا أن شدة المنافسة وحرية الدخول والخروج من السوق يحدان من الأثر السلبي لذلك.

نخلص من ذلك انه لابد من تصميم سياسات وترتيبات مؤسسية تحد ، وتخفف من هذه الحماية، وهو ما يعد تحدى لابد من مواجهته. ويتطلب ذلك تهيئة البيئة المصرفية والاقتصاد ككل لتطبيق مثل هذه الإجراءات ، بما يضمن سلامة النظام المالى والمودعين. يحتاج تطبيق مثل هذه الإجراءات إلى العديد من السياسات التى ترفع من كفاءة العمل المصرفى . تتمثل هذه السياسات فى ،الحد من التدخل السياسى، تفعيل قوى السوق ومراقبته، وجود نظام لشبكات الأمان، واهم هذه الشبكات تتمثل فى: نظام جيد لتأمين على الودائع، تفعيل دور الرقابة على المؤسسات وربطها بكفاءة الإدارة، توافر نظم واضحة داخل كل بنك لتقييم وإدارة المخاطر. هذا بالإضافة إلى أهمية أن تتوج مثل هذه الإجراءات بإصلاح قانونى شامل ، بما يفعل من قوتها.